المبحث الأول

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية (البنية الهيكلية والفكرية)

النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية :

بعد انهيار حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينيات، حدث تحول جذري في بنية النظام الدولي، حيث انتهت مرحلة الثنائية القطبية، وتحول معها النظام الدولي إلى شكل آخر، اشتد حوله الجدل العلمي الذي دار في أغلبه حول ثلاثة اتجاهات، وهي: (ناصر الطويل، 2001م)

- **الاتجاه الأول**- يرى بأنه لم تلحق بالنظام الدولي ثنائي القطبية تغييرات جوهرية، وأنه لازال على حاله، وأن ما يشهده العالم في منتصف التسعينيات لا يعد وأن يكون امتداداً للنظام الدولي السابق، نظام القطبية الثنائية.
- **الاتجاه الثاني**- يقر بتجاوز مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وامتد حتى عام (1991م)، غير أن الأوضاع الدولية لا تزال في مرحلة تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام آخر، وقد يستقر إما في شكل أحادي القطبية أومتعدد الأقطاب.
- **الاتجاه الثالث**- يرى بأن النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين هونظام أحادي القطبية، حيث تنفرد دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير من مصادر القوة في العالم، ولا يقع إلى القرب منها أي من القوى السياسية الدولية الأخرى، وبالتالي فإنها تتربع على قمة النظام الدولي، وتتولى عملية الضبط والإدارة.

وإذا كان تباين الآراء حول التوصيف الدقيق للواقع الدولي ظل مثارًا خلال عقد التسعينيات وبخاصة النصفُ الأول منه، فإن أحداث 11 سبتمبر، وما ترتب عليها من سلوك أمريكي غلب عليه الانفرادية في إدارة عدد من الأزمات الدولية، حسم -إلى حد كبير- الرأي بأحادية النظام السياسي الدولي الذي نعاصره.كما شكل انهيار النظام الثنائي القطبية إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي، كل ذلك أفضى إلى تهميش دور الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، وعدم اكتراث أمريكا بالمعاهدات الدولية يتال وقعت عليها مثل انسحابها من معاهدة كيوتولضبط المناخ العالمي، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى

المحكمة الجنائية الدولية، وسعيها لعقد اتفاقيات ثنائيه مع الدول من أجل عدم ملاحقة ومحاكمة ضباطها وجنودها (يسين، 2004م، ص 61).

لقد اتسم النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1990م) وحتى نهاية عام (2005م) بفترة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة المركزية العالمية لتشكل محور النظام العالمي حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد بدأت هيمنتها الجيوسياسية على أقل تقدير بالانحسار والتراجع في مناطق كثيرة من العالم، حيث بدأت العديد من الدول والأنظمة بالتمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية، وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سابقاً، مما أدى إلى تراجع نفوذها الجيواستراتيجي شيئاً فشيئاً خلال الفترة القادمة، وبالتالي تلاشي دورها المركزي في المستقبل القريب، على الرغم من كونها لا تزال المحور الرئيس للنظام العالمي.

ويؤكّد الباحث الأمريكي كروثمر KROUTHAMMER حيث يقول على أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هونظام أحادي القطب: "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فمركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون، وإن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية"، (ودودة، 1995م، ص27)، وهوما يؤكده الدكتور "عبد الكريم كيبش" في قوله: "إن الملاحظ أن النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية". (كيبنش، 2002م، ص 217)، وأيضاً أكده المفكر برادلي ثاير BRADELLY THAYER في قوله: "بالنسبة للمستقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي في غياب كامل لنظير أوشبه نظير يواجه هيمنتها". (قبسي، 2008م، ص 2)، ويعد جوزيف ناي JOSEPH NYE من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس بامتلاك الولايات المتحدة للقوة العسكرية فقط، لكن بامتلاكها لمصادر أخرى للقوة هي القوة اللينة الثقافية، فيرى" ناي" بأنّه لفهم دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر المادية والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى أن القوة الصلبة Hard power "القدرة على التحكم في الآخرين، وعادةً ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية"، أما القوة اللينة Soft Power فهي "جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي، وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى، ويقر"ناي" كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك معايير الاستقطاب، ولكن ليس بصورة منسجمة ومستقرة، ومع ذلك يمكن معالجة المشاكل التي تعاني

منـها، وبالتـالي فالولايـات المتحدة الأمريكيـة فـي رأيـه ستبقى القوة القياديـة الوحيدة (Ney,1991.pp 33-34).

ويـرى " نـاي" أن حـرب الخلـيج الثانيـة (1991م) بينـت بشـكل حاسـم تفـرد الولايات المتحدة بامتلاك جميع هذه المصـادر (الصلبة واللينـة)، ونجاحها فـي تجنيد تحالف دولي ضد العراق، كما في رأيه أن حرب الخليج بينت الطبيعة الأحادية للقوة الأوروبية، اليابانية والألمانية من ناحية كونها قوة اقتصادية فقط وتنقصها المصادر الأخرى للقوة، وحتى قوتها الاقتصادية هي أصغر بكثير من القوة الاقتصادية الأمريكية. (Op. Cit. P34)

وبهذا الصدد يقول سمير أمين بأنّه: "لا بّد من الإقرار بأن أوروبا تبقى قزماً سياسياً جماعياً بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، وبسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها، فلم تجرئ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة، إنّها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب كالقضية الفلسطينية مثلاً، وتنتهي دائماً بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية، كما بدا ذلك في حرب الخليج (أمين، 1991م، ص41).

وقدم شارل كراوتهامر مبرراً للهيمنة العسكرية والاقتصادية من قبل القطب الواحد، وربط بين الحروب في كثير من مناطق العالم أبرزها حرب العراق، وبين الدور الأمريكي الجديد بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على المسرح الدولي، ويرى شارل أن الولايات المتحدة تنفرد بمدى إمبريالي كوني نتيجة لقدرتها على دمج قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في مركب واحد جديد وفريد من نوعه، أما تكوين تحالفات أوالحصول على تكليفات من الأمم المتحدة، كتلك التي حصلت عليها أمريكا إبان حرب الخليج فلا يغيران من الأحادية القطبية للنظام العالمي الجديد، ولا يمسان بالدور بالأمريكي القيادي وإن كان هنالك سببان للاستغاثة بالأمم المتحدة وبالدول الحليفة الأخرى هي: (برابوف، 1991م، ص 32)

1- توزيع تكاليف العمليات العسكرية على أطراف متعددة.
2- زيادة مشروعية أي إجراء أمريكي أحادي القطب حيال الانعزاليين داخل أمريكا والرأس العام العالمي الرافض خارجها.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية فكرتها وسياستها التي تقوم على الهيمنة السياسية والاقتصادية، وتطبيق السياسات البراغماتية واستخدام سياسة فرق تسد وتطبيق سياسة الطرق على الجدران من أسفلها، ومن أهم المناطق التي سيطرت الولايات فيها على مجريات الأحداث منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ذات أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية وتجارية، وقد اعتمدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (فرج، 2000م، ص48):

1- استمرار واقع التجزئة بين شعوبها.
2- استمرار تدفق النفط للغرب وبأسعار معقولة.
3- استمرار وجود إسرائيل كإمتداد أصيل للغرب وحارس ميداني لمصالح أمريكا في المنطقة.

إن الهيمنة الأمريكية لا تتقبل إرادة الشعوب، بل تعتمد على مبدأ القوة فقط والتهديد المباشر، وأصبحت الإجراءات الأمريكية ضد معارضيها تصل إلى إجراءات وتدخلات عسكرية، أوأقل من هذه الإجراءات مثل العقوبات الاقتصادية والمالية، وأصبح عهد الأحادية القطبية هو عهد السيطرة الأمريكية المطلقة ولم يعد موضع الولايات المتحدة الأمريكية وما تريده قابل للنقاش والتفاوض، بل لابدّ من تنفيذه بأسلوب الإملاء تحت طائلة التهديد، وقد تجلت السيطرة الأمريكية على العالم، وأثرها عندما أطلق وزير الخارجية الفرنسي فيديرين في أكثر من مناسبة تحذيراته من نتائج هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة على مجريات العالم على المصالح المشروعة الأوروبية، مما أدى لظهور ظاهرة تعرف بـ (كراهية الأمريكي) وذلك عندما صرح رئيس الوزراء الكندي السابق كريستيان أن تبني موقف يعارض السياسات الأمريكية أصبح مدخلاً لكسب أصوات الناخبين في كندا، وأكد أن الممارسات الأمريكية الممنهجة أدت لسيطرتها على العالم جغرافياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً مما أدى لتحرك بعض الدول والاتحادات حتى تجابه هذه السيطرة الأمريكية. (فرج، 2000م، ص51)

إن الممارسات الأمريكية في مرحلة ما بعد هزيمة القطب الشيوعي عكست ممارسات الإمبراطوريات الكبرى، هذا ما أدى إلى ظهور بيئة جديدة في العلاقات الدولية، هذه البيئة الجديدة الخالية من التوازن خلقت مستلزمات التوتر، وعدم الاستقرار وسيادة منطق القوة في العلاقات الدولية، والتوسع العسكري وبسط النفوذ وانتشار الحروب والاحتلال والصراعات الأهلية والفقر، وتعرضت شعوب ودول لمخاطر كبرى، وهذا ما شجع بعض الدول على العمل لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب متنوع النظم يعيد التوازن للوضع الدولي، ولا يسمح فيه للتفرد الأمريكي كقطب واحد لقيادة العالم الذي عرض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر مما أفرغ ميثاق الأمم المتحدة في محتواه، ولذلك لم يقتنع الرأي العام العالمي أن هناك مبرراً، لكي تنفرد دولة بالهيمنة على العالم والتحكم بمصائره ومصائر شعوبه، وهذا ما يؤكد أن مرحلة القطب الواحد التي يمر بها العالم خلال النظام العالمي الجديد هي حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية نتيجة للتداعيات التي شهدها الاتحاد السوفيتي، ودول أوربا الشرقية آنذاك عقب إنتهاء الحرب الباردة. (شعيبي، 2002م، ص17)

البنية الهيكلية والفكرية للنظام الدولي الحالي:

لكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استناداً إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام، ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول- هو الأعلى ويضم الدول القائدة، أوالعظمى، أوالكبرى، ثم مستوى ثان- يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته ومستوى ثالث- يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي، ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أوالأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس أيضًا على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والأيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله، ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسة في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكمًا لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية، والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية. كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير في بنية النظام الدولي (علوي، 2015م).

والهياكل الثلاثة الرئيسة للقوة التي عرفها النظام الدولي في مراحل تطوره منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى الآن تتمثل في القطبية التعددية، والقطبية الثنائية، والقطبية الأحادية. وتتميز القطبية التعددية بوجود عدة دول كبرى، أوأقطاب، لديها موارد وقدرات وإمكانات متعادلة من حيث القوة والقدرة على ممارسة النفوذ، والتأثير على العلاقات الدولية في مجالاتها المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية- والتكنولوجية، وبما يمكن كل من هذه القوى القطبية من استقطاب الدول الأقل، أو الأضعف منها. وتتميز القطبية الثنائية بتركز علاقات القوة والنفوذ في محيط قوتين قطبيتين عملاقتين، وبوجود درجة عالية من الصراعات والمنافسات بين هاتين القوتين، ومسافات طويلة بين كل منها، والدول المتحالفة معها، وغيرها من دول العالم في شأن عناصر وقدرات القوة. وفي القطبية الثنائية يوجد عادة، صراع أيديولوجي فيما بين القطبين الكبيرين حيث يوظف كل منها أيديولوجيته كأساس لإقامة تحالف دولي عسكري ومجموعة اقتصادية، وتنضم الدول التابعة لكل من العملاقين إلى التحالف الذي يقوده وإلى الأيديولوجية التى يتبناها. ولا يتوقف الصراع بين القطبين عند حدود التحالفين اللذين يقوداهما، بل يمتد ليشمل دولاً من خارج كل من التحالفين، دول العالم الثالث التي تبنت سياسة عدم الانحياز رسمياً، ولكن بعضها كان يتعاون مع هذا الحلف، أوذاك، الذي يقوده قطب عالمي. وتتميز

القطبية الأحادية بوجود درجة عالية من تركز قدرات القوة وإمكانات العمل الدولي المؤثر في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وقد يكون الطرف المهيمن الواحد دولة أومجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، وحيث يكون لهذا القطب من الموارد والإمكانات والقوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية ما يؤهلها لفرض إرادتها وبسط نفوذها السياسي على الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي. (علوي، 2015م).

ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهوالنمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما يشير أيضاً إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد ذلك الهيكل، وفي هذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكبرى، بوضع القطب الذي تتجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعوكثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية، فاليابان قوة كبرى في اقتصادها وتكنولوجيتها، ولكنها ليست كذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا، والصين والهند ما تزالان قوتين إقليميتين بالأساس، ونفس الأمر بالنسبة لدولة روسيا الاتحادية ولعدد من الدول الأوروبية منفردة، ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، أومجتمعة في إطار دول الاتحاد الأوروبي، حيث إن كلاً منها يحوز منفرداً على بُعد أوأكثر من أبعاد القوة. (السيد، 2017م)

ولعل القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاصر، تعود إلى الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى، من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية التي تقدمها على تلك القوى الأخرى، ومن حيث القوة الاقتصادية، وأيضًا إلى امتلاكها لتصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل، بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور، وبخاصة العناصر التي تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا كلهم أوبعضهم مع التصور الأمريكي في أدوات ووسائل تنفيذه، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خبرة متراكمة في مجال تسيير العلاقات الدولية، والتعامل مع الأزمات الدولية، والتناغم والتكامل بين القوة والرؤية، وهذه الأخيرة امتلكتها بفعل شبكة واسعة من المؤسسات البحثية التي تعمل في تناغم وتكامل مع أجهزة ومؤسسات صنع السياسات الخارجية وإدارة العلاقات الدولية (علوي، د.ت، ص 43-44).

وقد كان لأحداث 11 سبتمبر (2001م) دورُ كبيرُ في استثارة القوة الأمريكية واستنفارها في بلورة رؤية أمريكية لتغيير العالم خاصة العالم الإسلامي منه، تلك الرؤية الأمريكية تنطلق من اعتبار أحداث 11 سبتمبر، حيث تمثل نقطة انطلاق من

أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المتصور هنا هوتغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول أوالوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي، وسيطرته على النظام الدولي، وينشد "مبدأ الحرية" بالفهم الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارًا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية، حيث تحولت الولايات المتحدة إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولواستلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، والمؤمنة به، مثل بريطانيا، وإلا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكي منفرد، وبناءً على التحول في هيكل النظام الدولي وبسببه، تغيرت قضايا وأولويات النظام الدولي الجديد عن تلك التي كانت تهم النظام الدولي السابق، فالأولويات في النظام الدولي الحالي ارتبطت بالتصور الأمريكي للخطر، أو بالأخرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذي يهدد الأمن الأمريكي والأمن الدولي، ولقد كان لأحداث 11 سبتمبر أثرٌ كبيرُ في تحديد ذلك التصور، وبما يجعل الإرهاب الدولي أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في بلاد محور الشر، ثم الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها، أو الأمن الدولي على اتساعه. (علوي، د.ت، ص 44-50)

مؤشرات تراجع القطبية الأمريكية نحو التعددية القطبية:

إن التطورات والتصرفات الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية حركت طموحات قوى أخرى مما أدى لظهور مؤشرات تفيد بأنه في المستقبل القريب أو البعيد أو المتوسط سيشهد ظهور قوى دولية أخرى يكون لها دورُ أساسيُ في صناعة القرارات الدولية الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة غير قادرة على صناعة واتخاذ القرارات الدولية بمفردها، فالصين أمست تحقق أعلى معدلات النموفي العالم إضافةً إلى منتجاتها التي أصبحت متوفرة في كل أنحاء العالم، بالإضافة كونها قوة نووية تمتلك كرسياً دائم العضوية في مجلس الأمن، أما اليابان فهي الدولة التي يعد اقتصادها من أقوى الاقتصاديات في العالم، والهند الدولة النووية التي أصبحت رقماً مهماً في اللعبة الدولية، حيث تعد من أكثر الدول سكاناً، وتشكل مع ماليزيا وأندونيسيا والكوريتين قوة آسيوية واعدة تحقق تطوراً ونمواً جيداً، أما روسيا الاتحادية التي عادت إلى واجهة اللعبة الدولية من جديد بعد ترتيب بيتها الداخلي، وهي تمتلك قاعدة صناعية نووية وثروات نفطية وغازية تجعلها من الدول المتقدمة في السباق الدولي، وناهيك عن الاتحاد الأوروبي الذي يشكل تحالفاً قوياً ضد الأحادية القطبية ويبحث

عن الخلاص منها، وفتح المجال أمام قوى جديدة للتشارك في عملية صنع القرارات الدولية. (جار الله، 2013م)

إذاً فالأحادية القطبية بدأت تستنفذ قدراتها وإمكانياتها، هذا ما قد يؤدي لتهيئة الساحة الدولية لظهور نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة واحدة من عدد وجزء من كل، وهذا ما قد يسهم في استقرار العالم والنظام الدولي بشكل أكبر من عهد الأحادية القطبية.

كما طرأ تغيير كبير على الشرعية الدولية في النظام الدولي الجديد، ويقصد بالشرعية الدولية "احترام وتطبيق جميع قواعد القانون الدولي في العلاقات والتفاعلات بين الدول، وجميع ما يصدر عنها من تصرفات الأشخاص الفاعلين في العلاقات الدولية" (محروس، 1995م، ص15)، ويقصد فيها أيضاً مجموعة القواعد والمبادئ التي استقرت في ضمير الجماعة الدولية، وتقوم على مجموعة من المبادئ، (متولي، 2003م، ص301-302)، كما طرأت تغيير على السيادة الوطنية، حيث تحولت السيادة الوطنية من سيادة مطلقة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلى سيادة مقيدة، بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، بحجج متعددة، أصبحت تتيح للأمم المتحدة، والدولة المسيطرة في النظام العالمي، التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط عليها، والتهديد باللجوء إلى مجلس الأمن واستخدام الفصل السابع. (حداد، 2000م، ص 280-285)

كما برزت الازدواجية في تعامل النظام الدولي مع القضايا العالمية، خاصةً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي مارست الازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية بصفتها زعيمة الدول الرأسمالية، وهي التي تقود النظام العالمي الجديد، وظهر ذلك بوضوح في تعاملها مع الأزمات التي حدثت في كل من العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك، حيث تدخلت عسكرياً في العراق وخالفت جميع لدول بما فيها حلفاؤها وتصرفت ضد رغبة المجتمع الدولي. وفي حالات كثيرة لجأت إلى انتزاع قرارات من مجلس الأمن الدولي، لإضفاء شرعية دولية على أعمالها، ولكن في ما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الفيتوضد قرارات الأمم المتحدة التي تلزم إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ تلك القرارات، رغم مرور سنين طويلة على اتخاذها، بل، واستخدمت حق النقض الفيتو ضد أي قرار يجبر إسرائيل على فعل ذلك، إذن هي ازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية وفق ما تحققه من رؤية أمريكية وتنفيذ لسياساتها. (حداد، د.ت، ص 72-74)

لقد انتقل الصراع تدريجياً في النظام الدولي الجديد إلى صراع ما بين الشرق والغرب، الغرب بما يعنيه من تقدم علمي وتكنولوجي وصناعي وديمقراطي،

والشرق بما يعنيه من ضعف علمي وصناعي وتكنولوجي مقارنة مع الغرب، (أحمد، 1995م، ص91)، وازدادت الفجوة بين دول الشرق والغرب، في جميع المجالات بصورة أصبح من الصعب تداركها في ظل الظروف الراهنة، وانتهاج تلك الدول سياسات تدعم هذا التفوق، وإهمال رغبة الشرق في تطوير نفسه، وتحقيق معدلات نمو تساعده في القضاء على مظاهر الفقر والبطالة والفساد، وتطوير صناعاته، وتحقيق تقدم تكنولوجي يساعده في اللحاق يركب بالغرب، ومع بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد أصبح هنالك وضوح بأن الصراع قد انتقل فعلياً إلى صراع ما بين الشرق والغرب، بهدف السيطرة على المواد الأولية والاقتصادية، وأصبح المعيار الاقتصادي هو الذي يرسم قوة الدولة ويحدد ثقلها في العلاقات الدولية. (الفلايلة، 2007م، ص51)

لقد استطاع النظام العالمي الجديد أن يكرس واقعاً جديداً في العلاقات الدولية، تمثل في توازن المصالح والنفوذ، بدلاً من توازن القوى، حيث إن معظم الدول وإن اختلفت مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفي معظم القضايا الدولية، لم تستطع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تلجأ إلى حق النقض الفيتو، مما يعني أن هذه الدول أصبحت تتغاضى عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل اعتراف الولايات المتحدة لها بمناطق نفوذ ومصالح خاصة بها، وجميع هذه الأمور تكرس سيطرة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى اقتصادياً وعسكرياً في ظل نظام عالمي جديد تلعب فيه العولمة دوراً كبيراً ومؤثراً. (أبو العلا، د.ت، ص72-74).

لقد كثرت التحليلات بخصوص طبيعة النظام الجديد، وصورته البعض قال إنه متعدد الأقطاب بوجود قوى جديدة مثل: اليابان، وأوروبا الموحدة، وهي قوى اقتصادية كبيرة، والصين التي تسير بقوة اقتصادية وعسكرية، وروسيا الوريث الشرعي للاتحاد والسوفيتي حتى في مجلس الآمن، والبعض الآخر رأى فيه بداية نظام دولي جديد، يتم فيه تفعيل منظمة الأمم المتحدة، والتي تم تحييدها من خلال نظام ثنائي القطبية.(أبو الوفا، 1995م، ص 79)

إن التغيرات في أولويات النظام الدولي وفي دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لمشاركة دول العالم لها في حربها ضد الإرهاب أو التي اعتبرت من أولويات وسمات النظام الدولي الجديد، رسخت لدى فريق أنصار النظام الدولي التعددي (نظام المشاركة الدولية نظام دولي هرمي)، أن النظام الحالي نظام تعددي وليس نظاماً قطبياً، وانطلقوا من فرضية أساسية هي أن وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية، وليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون انسجاميتها أوتوزيعها النسبي متعادلاً

أومتكافئاً، فالمشاركة في المصالح أو الأدوار أوالكلفة مع وجود طرف يتولى دورا قياديا بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين دوراً قيادياً بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تولي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين، وبذلك لا تكون قيادة العالم في يد أي دولة، بل في يد مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى تفاعلات النظام الدولي فحسب. (كاضم، 1993م، ص 40)

أما أنصار فكرة تعدد الأقطاب في هيكل النظام الدولي فيشيرون إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسة في هذا النظام (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، الصين، وروسيا)، لا توجد بينهم أي دولة لوحدها تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام، (كاضم، 1993م، ص53) ، وهذا ما يؤكده بدران ودودة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي والقدرة على نشر القوات السياسية)، وجاذبية الأفكار السياسية(الدبلوماسية)، وعلاقات صداقة وتحالف مع العديد من الوحدات الدولية، وانتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم (الثقافية)، إلاّ أنّها من ناحية القوة الاقتصادية تعاني من مشاكل عديدة، فلأول مرة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً اقتصادياً في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهوما يتضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي واليباني حول عدد من المؤشرات، (ودودة، 1995م، ص28)، وحسب الأستاذ "وليد عبد الحي" فإن مؤشرات هبوط الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها أساسا تتمثل في: (عبد الحي، 2012م، ص113)

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز.
- ارتفاع نسبة المديونية بشكل مذهل.
- ارتفاع الفرق بين دخول الطبقات بشكل جعلها الأعلى بين الدول الصناعية.
- تراجعها إلى المرتبة 29بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري.

فهذه مؤشرات تبرز التراجع الملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّها لم توفّق في قيادة العالم لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين عجزاً في الموازنة بحيث بلغ 159 مليار دولار عام (2002م)، وهناك توقعات بارتفاع نسبة

العجز في السنوات القادمة، في حين بلغ العجز في الموازنة عام 2016م 600 مليار دولار (الحاج، 2005م، ص 54).

ويؤكد سيميناتور SEMINATORE أن النظام الدولي الحالي يتجه نحوتعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسب رأيه من خلال النقاط التالية: (Imerio.1996, p605)

- غياب قيادة معترف بها وغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أوفكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو العزلة، وتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية .
- الممارسة الجماعية في تسيير النظام من خلال شكل من " الحكم المتعدد الأطراف.
- لذلك فإن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد. الذي عكس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين في أوائل القرن العشرين.

ويحدد ناصيف يوسف السمات اللازمة حتى يترسخ نظام متعدد الأقطاب (حتى، 1994م، ص110):

- مزيداً من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاماً مع قدرات الأطراف الأخرى ولو بقيت في المقدمة.
- تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية، ولا يعني ذلك احتمال التحالف فيما بينها، ويكون ذلك مرتبطاً بنسق معين ومتغير لا يكون التحالف هو الأساس والاختلاف هوالاستثناء، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسة على دينامية التعاون والتنافس.
- تعافي روسيا وتطبيع دورها وعودتها إلى لعب دور مناسب مع قدراتها الكامنة، كامتداد حدود المجموعة الأوروبية نحوالشرق، وحلف الشمال الأطلسي نحو الأراضي الروسية يحتم عليهم التعاون الاقتصادي مع روسيا، والتعاون في مجال السياسة النووية وقضايا الأمن.
- استقرار الدور الصيني في التحول الذي يجري، بحيث لا تحدث هزات قد تربك الصين وتشغلها داخلياً.

- يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي للجماعة الأوروبية، ففيما لوتعطل ذلك وهو مستبعد في المدى المنظور، قد تظهر أقطاب أوروبية عندئذ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) كل منها يعمل في إطار مجال إقليمي محدد.